

برماني : تشغيل المنصة الثالثة سيعزز قدرة تصدير البترول

□ بغداد / المدى

أفاد عضو لجنة الطاقة والنفط في مجلس النواب قاسم محمد أن تشغيل منصة تصدير النفط العائمة الثالثة سيعزز الطاقة التصديرية للبترول، داعياً إلى تحديث الأنابيب النفطية القديمة لاستيعاب الكميات الإضافية المصدرة.

وقال محمد (لوكالة الإخبارية للانباء) إن الطاقة التصديرية للنفط الخام بدأت تزداد بعدما فتح العائماتين الأولى والثانية عبر الخليج العربي، وعند نخول العائمة النفطية الثالثة إلى الخدمة ستعزز القدرة التصديرية للنفط، مشيراً إلى أن العراق بحاجة ملحة إلى زيادة طاقته الإنتاجية والتصديرية للنفط بسبب وجود عجز مالي كبير في الموازنة العامة يقدر بـ(١٥) مليار دولار.

وأضاف: أن خطة وزارة النفط الموضوعه للعام الحالي كان من المؤمل أن تزيد من الطاقة التصديرية إلى أكثر من (٣) مليون برميل نفط يومياً، بينما حالياً العراق يصدر مليونين ونصف المليون برميل يومياً، بسبب وجود معوقات أهمها سوء البنى التحتية للأنابيب النفطية وقلة المنافذ التصديرية والاعتماد على منفذين في الشمال عبر جبهان التركي والجنوب عبر الخليج العربي.

المصارف الخاصة تؤكد استمرارها بمنح القروض

□ بغداد / المدى

أكدت رابطة المصارف الخاصة في العراق استمرار تقديم القروض للمشاريع الصغيرة مستمراً ولم يتوقف وهناك ١٠ مصارف أهلية تمنح مقل هذه القروض.

وقال مدير الرابطة عبد العزيز الحسون للوكالة الوطنية العراقية للانباء أن هناك ٩ مصارف من اصل ٣٢ مصرفاً أهلياً تمارس الصيرفة الإسلامية ولا تمنح القروض للمواطنين لأن ذلك يترتب عليه فوائد مالية (ربوية)، وأن البنوك الأهلية تمنح قروضاً للمواطنين على غرار المصارف الحكومية إلا أن نسبة الفائدة المترتبة على القرض تكون أكبر من النسبة التي تستقطها المصارف الحكومية.

وكان عدد من المواطنين قد أكدوا أن المصارف الأهلية لا تقدم قروضاً للمشاريع الصغيرة فضلاً عن أن تلك المصارف لا تقدم أية قروض أخرى من أي نوع لهم.

أعلن البنك المركزي عن تخفيض فرق سعر صرف الدينار إلى ٤٪ بعد أن كان ٧٪، فيما أكد أنه بصدد رفع قيمته في الأسواق وجعل الدولار الواحد يساوي ١٠٠٠ دينار.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ"السومرية نيوز" إن البنك استطاع خفض الفرق بين أسعار بيع الدولار في المزاد الذي يجريه يومياً وبين سعر الدولار في الأسواق إلى ٤٪ بعد أن وصل إلى أكثر من ٧٪ خلال الفترة الماضية"، مؤكداً أن البنك يسعى لخفض الفرق إلى ٢٪ وهو الفرق الطبيعي الموجود في دول العالم والمقبول في الفروقات السعرية.

البنك المركزي يؤكد خفض فرق سعر صرف الدينار إلى ٤٪



□ بغداد / المدى

وأضاف صالح أن البنك يعمل على جعل الدولار الواحد يساوي ١٠٠٠ دينار، مشيراً إلى أنه "يسعى إلى رفع سعر الصرف للدينار خلال الفترة المقبلة وبما يتناسب مع قوة الاقتصاد لاسيما وأن العراق سيقد سوق الطاقة في العالم للسنوات المقبلة".

واعتبر صالح أن احتياطات البنك والحكومة تشكل قوة مالية هائلة وبالتالي فإن هذه الاحتياطات وقوة الدينار يجب أن تنسجم مع التطورات الإيجابية في الاقتصاد العراقي، مشيراً إلى أن ما نشهده من ارتفاع في سعر الدولار في الأسواق العراقية هو مجرد فقاعة سرعان ما ستقضي عليها بوسائلنا ومنها فتح منافذ بيع الدولار عن طريق مصرفي الرافدين والرشد.

في غضون ذلك قالت اللجنة المالية النيابية إن مقترحها الذي قدمته إلى البنك المركزي العراقي بشأن زيادة عدد الجهات المسؤولة عن بيع العملة الصعبة (مصرفي الرشيد والرافدين) والذي طبق خلال الأيام الماضية أسهم في رفع قيمة الدينار مقابل الدولار وأقر البنك المركزي في وقت سابق بوجود خلل في سعر صرف الدينار العراقي وأكد سعيه لتوحيد سعر الصرف بينه وبين الأسواق المحلية فيما نفى في الوقت ذاته أي تدهور بقيمة الدينار.

وكان البنك المركزي قد اتهم أربع دول بـ"التآمر" على ضرب الاقتصاد المالي لإفراغ سوقه من قوته المالية، مبيناً أن ممرات التجارة الحرة في العراق باتت الوسيلة المعتمدة لضرب الاقتصاد. وشهد سعر الدولار مقارنة بالعملة المحلية ارتفاعاً خلال الأسابيع الماضية

ووصل سعر الصرف إلى نحو ١١٢٧ ديناراً للدولار الواحد في السوق المحلية بينما كان مستقراً على سعر صرف ١١٦٦ في مزاد البنك وهو ما عزاه مسؤولو شركات صيرفة محلية إلى اتخاذ البنك المركزي إجراءات إضافية في مزادات بيع العملة الصعبة. وقال عضو اللجنة أمين هادي حسب (أكابوز) إن هناك ارتفاعاً بقيمة الدينار مقابل الدولار بعد تطبيق البنك المركزي مقترحاً تقدمت به اللجنة المالية يقضي بتتويج مزادات بيع العملة الصعبة وعدم حصرها بعدد محدود من الشركات. وأوضح أمين: أن هذا الإجراء أسهم في رفع قيمة الدينار مقابل الدولار وسيؤدي البنك المركزي وفقاً لإجراءاته

بالمحافظة على حالة الاستقرار. وتناقلت وسائل إعلام محلية أنباءً عن اتساع ظاهرة تهريب العملة الصعبة من العراق إلى سوريا وإيران على المنافذ الحدودية وهو ما لم يؤكد البنك المركزي العراقي. وتخضع إيران بفعل برنامجها النووي وسوريا نتيجة للاحتجاجات الشعبية إلى عقوبات دولية قاسية وتعرض أسواق كلتا الدولتين إلى انهيارات اقتصادية بسبب ضعف السيولة المالية من العملة الصعبة.

وتتلخص مهمة البنك المركزي في الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية

وتنظيم القطع المصرفي. وكان البنك المركزي في (٢١ أيار ٢٠١٢) قد أعلن عن مباشرة مصرفي الرافدين والرشيد ببيع الدولار للمواطنين بسعر ١١٨٩ ديناراً للدولار الواحد، مشيراً إلى أن الخطوة تهدف إلى إفادة المواطن العراقي مباشرة من صرف العملة بعيداً عن الاحتكار الذي يمارسه البعض.

وسبق وأن أكد البنك المركزي في (٢٥ نيسان ٢٠١٢)، أنه يسعى خلال الأيام القليلة المقبلة لإلغاء مزاده الذي يجريه يومياً وتحويله إلى احد المصارف الحكومية أو التجارية الأخرى، مشدداً على أن سياسة البنك تخرج في الحفاظ على سعر الصرف ومكافحة غسل الأموال وليس لتمويل تجارة دول

إكمال الاستعدادات لتضييف الدورة الرابعة للمجلس العربي للمياه

□ بغداد / المدى

أكدت وزارة الموارد المائية استعداداتها لتضييف اجتماعات الدورة الرابعة للمجلس الوزاري العربي للمياه والمؤتمر العربي الأول للمياه للفترة من ٢٦-٣١/أيار/٢٠١٢ وقال عون نزياب عبدالله رئيس اللجنة التحضيرية للاجتماع في بيان صحفي إن المؤتمر العربي الأول للمياه سيعقد بحضور وزراء المياه في الدول العربية و أعضاء لجنة الزراعة والمياه والاهوار في مجلس النواب و أعضاء هيئة المستشارين في مجلس الوزراء إضافة الى عدد من السفراء وممثلي

الوزارات العراقية ورؤساء و أعضاء المنظمات الدولية المعنية بشؤون المياه، مشيراً إلى أن الاجتماع سيكون في فندق الرشيد للفترة من ٢٦-٣١/أيار/٢٠١٢. وأضاف إن المؤتمر سيتناول موضوع (تطبيقات القانون الدولي في حماية الحقوق المائية العربية في المياه المشتركة مع دول غير عربية) وسيتم على مدى يومين مناقشة ٢٥ بحثاً علمياً في مجال المياه لباحثين عراقيين وعرب وأجانب ضمن أربعة محاور المحور الأول يتناول موضوع الأنهر الدولية المشتركة في القانون الدولي (مفاهيم وتطبيقات).



واوضح عبد الله بحسب البيان أن قسمة الموارد المائية الدولية المشتركة وبضمنها مفهوم الحصص المخصصة

والمعقولة ومفهوم تبادل المنافع بين الدول.

وتابع اما المحور الثالث فيتناول موضوع تجارب الدول العربية في التعامل مع المياه المشتركة، والمحور الرابع يتضمن ادارة الموارد المائية العربية في الدول العربية وبضمنها الاستخدام الامثل للمياه (زيادة كفاءة الإرواء) استخدام المياه الراجعة، جمعيات مستخدمي المياه.

ولفت الى انه سيتم تنظيم جلسة نقاشية تتعلق بوجهات نظر الدول العربية بخصوص اتفاقية الامم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧.

النجف تطالب بصرف مستحقات الفلاحين

□ النجف الاشرف / المدى

الاستلام مستمراً مبيناً ان "التوقعات تؤكد ان كمية الحنطة المسوقة ستبلغ أكثر من ٨٠ الف طن".

وأكد حاجة الفلاحين الماسة لهذه المبالغ من أجل تهيئة الأرض لزراعة محصول الشلب وان اي تأخر في صرف المبالغ سوف يؤثر على تهيئة الأرض وبالتالي عدم زراعة محصول الشلب للعام المقبل لذا نطالب وزارة التجارة بالنظر لهذه الامر بعين الجدية وعدم التلكؤ في صرف مستحقات الفلاحين.

طالب رئيس لجنة الزراعة في مجلس محافظة النجف الاشرف هاشم الكراوي وزارة التجارة بالإسراع بصرف مستحقات الفلاحين المالية الذين ساقوا محصولهم الى مراكز الاستلام. وقال الكراوي وكالة (الفرات نيوز) ان كمية الحنطة التي وصلت الى مراكز التسويق بلغت ٤٠ الف طن وما زال

الديوانية تتلقى عرضاً من شركة الألبان الكويتية - الدنماركية

□ الديوانية / المدى

تلقت هيئة استثمار الديوانية عرضاً من شركة الألبان الكويتية - الدنماركية للاستثمار في المحافظة وإنشاء مشاريع صناعية لمشتقات الحليب والألبان. وقال مدير اعلام هيئة استثمار الديوانية ماجد المحنة بحسب الوكالة الإخبارية للانباء: هناك رغبة شديدة من قبل الشركات العربية والعالمية للاستثمار في الديوانية ومن ضمنها شركة الألبان الكويتية - الدنماركية للاطلاع على الفرص المعروضة في المحافظة وطبيعة المشاريع

□ بغداد / المدى

كشفت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن تأميم الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٢ مبلغاً قدره /٤٩٥/ مليار دينار لتنفيذ أنشطة ستر استراتيجية التخفيف من الفقر. وذكر بيان للوزارة تم تشكيل لجنة فرعية من اللجنة الدائمة لستر استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق لغرض توزيع هذه المبالغ على الوزارات وتحديد الأنشطة والمشاريع المشمولة بهذا الدعم.

وأضاف: ان المشاريع التي ستنفذ من قبل الوزارات التي تم دعمها من تخصيصات الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٢ تشمل مشروع وزارة التربية للقضاء على المدارس الريفية وخصص لها /١٤٠/ مليار دينار وتخصيص /١٢٢/ مليار و /٥٠٠/ مليون دينار لمشاريع وزارة الصحة وتشمل بناء وحدات التدريب وشراء العيادات المتنقلة والأجهزة

توقيع عقد مع شركة ماليزية لإنتاج ١٥٠٠ سيارة سنوياً

□ بغداد / المدى

وقعت وزارة الصناعة والمعادن عقداً مع إحدى الشركات الماليزية لإنتاج ١٥٠٠ سيارة، مشيرة إلى أنها تسعى لإنشاء معمل متكامل لصناعة سيارة عراقية وبتمويل من وزارة المالية.

وقالت الوزارة في بيان صدر عنها إن الشركة العامة لصناعة السيارات التابعة لها وقعت عقداً مع شركة بيرسهان الماليزية لتصنيع وتجميع سيارة بروتون الماليزية نوع صالون وبيك أب، مبيناً أن العقد جاء ضمن خطتها الاستثمارية للعام الحالي ٢٠١٢.

وأضافت الوزارة أن "العقد تضمن إنتاج ١٥٠٠ سيارة سنوياً قابلة للزيادة على أن يكون إنتاجها في مصانع الشركة العامة لصناعة السيارات"، مشيراً إلى أن "عملية الإنتاج للسيارات ستم خلال الأيام القليلة المقبلة ليضاف إلى منتجات الشركة من السيارات".

وتابعت الوزارة أن الشركة حققت نجاحاً ملحوظاً بعد توقيعها عقوداً للشركة مع عدد من الشركات العالمية المتخصصة بصناعة الشاحنات وسيارات

تخصيص ١٠ ملايين دولار لدعم الكهرباء في البصرة

□ البصرة / المدى

خصص مجلس محافظة البصرة مبلغ ١٠ ملايين دولار لدعم تجهيز المواطنين في عموم المحافظة بالطاقة الكهربائية. وقال وليد الحلفي بحسب (أكابوز) ان مجلس محافظة البصرة خصص نحو ١٠ ملايين دولار من الميزانية التشغيلية للبترول ولرغرض دعم

مولدات الكهرباء الأهلية بالوقود لتجهيز المواطنين بالكهرباء لمدة ١٢ ساعة تشغيل يومياً. وأضاف ان عملية تجهيز الوقود ستشمل جميع المولدات الكهربائية الأهلية في محافظة البصرة مبيناً ان الآلية التي اعتمدها مجلس محافظة البصرة في دعم مولدات الكهرباء الأهلية بالوقود تضمنت



تحديد سعر الامبير للمواطنين بـ(٧) آلاف دينار شهرياً. من جانبه، قال مسؤول لجنة الطاقة في مجلس البصرة ان "هنالك ١٠٠ ميكا واط ستضاف الى حصة المحافظة من الكهرباء الوطنية بعد اكتمال عملية نصب محطة توليدية في منطقة الهارثة". وأوضح المهندس زياد ان حصة البصرة الإجمالية من الطاقة الكهربائية خلال الموسم الصيفي تبلغ ١٢٥٠ ميكا واط بعد اضافة الطاقة المنتجة من البارجات التركية، مشيراً إلى ان "محافظة البصرة بحاجة الى ١٣٥٠ ميكا واط للوصول الى ٣ ساعات تجهيز للمواطنين من الكهرباء الوطنية مقابل ٣ ساعات اطفاء.

ومنذ سنوات يعاني قطاع الكهرباء في العراق عموماً من نقص في إنتاج الطاقة جراء ما تعرضت له المحطات وشبكات النقل من أضرار كبيرة عند اجتياح البلاد عام ٢٠٠٣، وما أعقبه من أعمال تخريب. ويحتاج العراق إلى ما لا يقل عن ١٤ الف ميكا واط لتلبية الطلب المرتفع على الطاقة، في حين ان ما لديه حالياً لا يتجاوز ٧ آلاف ميكا واط، ويعتمد العراقيون على مولدات الطاقة لمعالجة النقص المستمر الذي يصل إلى نحو ١٨ ساعة في اليوم.